

دور البنوك الإسلامية في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية: تأملات في تجارب الجزائر ودول إسلامية

The role of Islamic banks in promoting economic growth and development: reflections on Algeria's experiences and Islamic countries

شابي عبيد

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، chabbiabir637@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/ 06/27

تاريخ القبول: 2024/ 06/04

تاريخ الاستلام: 2024/ 05/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على البنوك الاسلامية، ماهيتها وخصائصها واساليب الاستثمار وأدوات التمويل فيها ومدى قدرتها على تجميع المدخرات الفردية والمؤسسية لتمويل المشاريع الاقتصادية خدمة للتنمية الاقتصادية مع رؤية لتجارب إسلامية والتجربة الجزائرية انطلاقا من النظرة الاستشرافية التنموية للجزائر هذا بغية الخروج من التبعية الربعية لتنوع النشاط الاقتصادي عن طريق فتح تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة الى القطاع الفلاحي ومنه الى قطاعات اخرى

كلمات مفتاحية: البنوك الاسلامية - التمويل والتعامل اللا ربوي - التنمية الاقتصادية

Abstract:

This study aims to identify Islamic banks, their nature, characteristics, investment methods and financing tools, and the extent of their ability to accumulate individual and institutional savings to finance economic projects in the service of economic development, with a vision of Islamic experiences and the Algerian experience, based on the forward-looking development vision of Algeria, with the aim of getting out of rentier dependency to diversify economic activity. By opening financing for small and medium enterprises in addition to the agricultural sector and from there to other sectors

Keywords: Islamic banks- financing and non-usurious dealing - economic development

المؤلف المرسل: شابي عبيد، chabbiabir637@gmail.com

1. مقدمة:

ان الدراسة المعمقة لكل الأزمات الاقتصادية التي مرت على العالم بداية من 1929 وصولا إلى 2008 تظهر أن أغلب هذه الأزمات سببها النظام المصرفي او النظام المالي المبني على الربا أولا وعلى التعاملات اللاشرعية خاصة منها التي تخص المشتقات المالية الحديثة التي تركز على بيع اللاشيء واللاملموس وعليه كان لزاما التفكير في نظام مصرفي أو بنوك تنبذ التعامل بالربا وهكذا تم إنشاء البنوك الإسلامية والتي تمثل الوسيط بين إشباع الحاجات المادية للمجتمع والحاجات الروحية أيضا . حيث نجد أنه من الأهداف الرئيسية للبنك الإسلامي هو تحقيق الرح السريع أحيانا مع التنمية أو ما يسمى بعمارة الأرض.

وبهذا أضحت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية واقعا بعد انعقاد المؤتمر الثاني لوزراء الدول الإسلامية عام 1974 بجمدة الذي تم إصدار فيه الوثيقة المهمة بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية. وحتى عام 2007 أصبح عدد البنوك الإسلامية في العالم حوالي 300 بنك بحجم أول إجمالي 265 مليار دولار وما يميز البنوك الإسلامية أنها بنوك شاملة أي أن استثماراتها متنوعة وتتميز بتوظيف أموالها في استثمارات حقيقية وبصورة مباشرة مع تشجيع المستثمرين من خلال رفع معدل الكفاية الحدية لرأس المال عن طريق حصولها على جزء من العائد ليس ثابتا مع تحملها لجزء من تكلفة المشروع ومشاركتها في تحمل مخاطر المشروع وهو مالا تقوم به البنوك التقليدية التي تقرض عملائها مقابل فائدة ثابتة مع التوجه للمجالات الآمنة التي تكون خالية من المخاطر أو منخفضة المخاطر مثل التمويل العقاري وشراء السلع الاستهلاكية كما أن البنوك التقليدية غالبا ما تكون متحولة في تعاملاتها عند منح القروض فهي لا تغامر بمنح القروض في محال معينة من بناء المشروعات. (النجار، 1974) وهذا خلافا للبنوك الإسلامية كمراحل تأسيس المشاريع وتكوين رأس المال الأولى الذي يعتبر نواة المشروع والذي يكون موجهها للتجارب والابتكارات وتحظى هذه المرحلة بمخاطرة كبيرة لما لها من دفع إما لتكوين المشروع أو انهياره تمام أيضا عند المراحل التجارية الأولى أين لا يمكن تكوين تأكيد على قبول المشتري والزبائن على هذه السلع أم لا وايضا عند تقديم التمويلات للمشاريع المتضررة أو في مرحلة التقادم.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

- ما مدى نجاعة البنوك الإسلامية ومساهمتها في النمو والتنمية الاقتصادية؟ وهل التجارب الجزائرية والإسلامية توضح ذلك؟

وعلى ضوء هذه الاشكالية نطرح الفرضيات التالية:

دور البنوك الإسلامية في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية: تأملات في تجارب الجزائر ودول إسلامية

● تعتبر الأدوات والميكانيزمات التي تمتلكها البنوك الإسلامية دافعا لعملية التكوين الرأسمالي ومنه للنمو الاقتصادي

● ان تجربة الجزائر والدول الإسلامية توضح دور البنوك الإسلامية في توفير التمويل اللازم للاستثمار والاستهلاك. وقد طبقنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي محاولة منا لدراسة واقع البنوك الإسلامية كينيا وكما للوقوف على وضعها الحالي واستشراف مستقبلها في الجزائر والدول الإسلامية لا سيما وان هذه التعاملات أصبحت مقبولة حتى في اشد الدول الرأسمالية تشددا كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

2. ماهية البنوك الإسلامية ونشأتها:

يقوم البنك الإسلامي في تجسيد أو تطبيقا للمثل والقيم الإسلامية وايضا للنظرية العامة للإسلام عن الاقتصاد بأن يكون خادما للمجتمع بكل أطيافه ومستوياته حيث يتعامل ويستقطب من له فوائض مالية ومن له فكرة اقتصادية أو من له حاجة أ ضائقة مالية فيحس المجتمع أن البنك ما هو إلا وسيلة للمرافقة والدعم والإعمار. فالبنك الإسلامي في عمله يجمع المدخرات ويحركها بتوجيهها التوجيه الأمثل لمنافذ ونوات المشاركة للاستثمار مع عدم وجود سعر فائدة ومقابل حصة من الربح وهذا عن طيق أساليب نذكر منها المضاربة والماركة والمتاجرة والاستثمار المباشر مع تقديم كل الخدمات البنكية في إطار من الصيغ الشرعية مقابل أجر.

وكما ذكرنا سابقا فقد كان الفضل لتأسيس أول بنك إسلامي للمؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية في أوت 1974 وهو البنك الإسلامي للتنمية والذي أنشئ في أكتوبر 1975 بالسعودية ومقره جدة والذي بدأ في ممارسة مهامه في أكتوبر 1976 بأس مال مكتتب فيه 750 مليون دينار إسلامي وكان هدفه دعم التنمية الاقتصادية لشعوب الدول الأعضاء فيه وفق مبادئ الشريعة الإسلامية (محمود العلحوني، 2008، صفحة 78). ثم توالى البنوك الإسلامية في الظهور والتأسيس فبعد البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية تأسس في دبي بنك دبي الإسلامي عام 1975 براس مال قدره 50 كليون درهم ثم تم إنشاء بيت التمويل الكويتي ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني في أبريل 1977 وفي عام 1977 انشئ بنك فيصل الإسلامي المصري. وفي عام 1979 أنشئ المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية وتوالى البنوك الإسلامية في الظهور ولأنها استقطبت كما هائلا من مدخرات المجتمعات الإسلامية في كل الدول التي تأسس بها قامت البنوك التجارية الربوية بإنشاء فروع لها تحت مسمى بنك إسلامي حتى بلغ عددها في بلد كمصر ل 70 فرعاً تقريبا.

ثم قامت دولة الباكستان بما يسمى أسلمة النظام المصرفي ابتداء من 1985 وفق خطة انتقالية لمدة 5 سنوات وكذا ما أمت به أيضا جمهورية إيران الإسلامية. (محمود العلحوني، 2008، صفحة 804)

ويعرف البنك الإسلامي على أنه "مؤسسة مالية تقوم بمهام أداء الخدمات المصرفية والمالية، وايضا التمويل والاستثمار في مجالات متنوعة ومختلفة وحتى تحت قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وهذا من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بقصد المساهمة في تحقيق حياة كريمة للأمة الإسلامية. (محمود العلحوني، 2008، صفحة 110). كما يعرف أيضا البنك الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة وهذا عن طريق المضاربة والمشاركة والمتاجرة والاستثمار المباشر، وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ الشرعية التي تضمن التنمية والاستقرار". (الصرفي، 2010، صفحة 49). ولنفرض أيضا على أنها "واسطة مادية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها، تطير حصة من الربح في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من مير الفائدة عن طريق أساليب المشاركة والمضاربة والمتاجرة والاستثمار المباشر، وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ الشرعية نظير أجر، بما يضمن القسط والتنمية. فالبنوك الإسلامية تنطلق ابتداء من نظرة الإسلام للمال التي تقوم على أن المال مال الله والبشر ما هم إلا مستخلفون فيه لتوجيهه إلى ما يرضي الله وهذا خدمة لعباد الله، فالعبد ليس حرا حرية مطلقة في التصرف في ماله كيفما يشاء لأن ملكيته عارضة والملكية الحقيقية هي لله تعالى ومنه فإن البنك الإسلامي ما هو إلا مؤسسة مالية تؤدي الأعمال البنكية والتمويلية في إطار أحكام الرعية الإسلامية.

3. الاستثمار في البنوك الإسلامية:

يقصد بالاستثمار في الإسلام هو تعظيم وتكبير المال والتنمية بكل الوسائل والطرق المشروعة. ويعتبر النشاط الاستثماري ف البنوك الإسلامية نشاطا إيجابيا حيث توظف من خلاله مواردها المتاحة على ضوء ضوابط وأسس الشريعة الإسلامية للمحافظة على هذا المال بما يخدم مصلحة البنك ومنافع المجتمع ككل (الصرفي، 2010، صفحة 99). ويختلف البنك الإسلامي عن البنوك التجارية التقليدية في كونه متنوع الأنشطة الاستثمارية من قصره الأجل إلى متوسطة وطويلة الأجل فيما يلي:

3.1. الاستثمار قصير الأجل في البنوك الإسلامية:

3.1.1. تمويل رأس المال العامل: حيث تقوم البنوك الإسلامية بتمويل رأس المال العامل في المؤسسات

على النحو التالي:

3.1.1.1. تمويل الأصول الثابتة والمتداولة للمشاريع ويعبر هذا نصيبا لها في المشاركة وفق شغف معين

ويكون البحث منه كذلك معين ومحدد على أن يتم اقتسام الربح وتحمل الخسائر وفق هذا الحد المعين ونسبته إلى الأصول الثابتة والمتداولة.

3.1.1.2. تمويل الأصول المتداولة فقط وهنا يمول البنك الأصول المتداولة فقط مع تأجير الأصول الثابتة وعليه يتم اقتسام الربح أو الخسارة وفقا لنسبة هذا التمويل في نهاية كل فترة.

3.1.1.3. تمويل الأصول المتداولة مع الأصول الثابتة أو هنا كما في النوع الثاني ولكن تمويل الأصول الثابتة يكون في شكل هبة أو تبرع وبالتالي فإن اقتسام الأرباح أو الخسائر فنهاية الفترة يكون وفق حد التمويل في الأصول المتداولة فقط.

3.1.2. المراجعة:

إن المراجعة تعتبر من صغ التوظيف الرئيسية في التمويلات (الصربي، 2010، صفحة 110) التي تقدمها البنوك الإسلامية وهي من أقدم صيغ التمويل في البنوك الإسلامية وقد طرحت هذه الصيغة تقريبا في عام 1976 "تقوم هذه الصيغة على اساس الرغبة في الحصول على بعض الاحتياجات قبل توفير الثمن المطلوب". ومنذ تلك الفترة أصبحت هذه الصيغة تأخذ حصة الأسد في معاملات البنوك الإسلامية حتى نادت بعض الاصوات الاقتصادية الإسلامية بالخروج من نطاق المراجعة وتنويع الأدوات المستخدمة من طرف البنوك الإسلامية بالرغم من كونه من الصيغ التمويلية المبولة والمطلوبة ولكن لا ينبغي أن تعتمد عليه البنوك الإسلامية منفردا كما أن صك المراجعة يعتبر ملائما للمستثمرين والمدخرين الذين يودون في الحصول على عائد ملائم دون المجازفة بأموالهم.

حيث يتقدم المتعامل لبنك طابا منه شراء لأجله سلعة ما بمواصفات محددة على أن يتعهد على شراء هذه السلعة من البنك بعد ملكه لها مع الاتفاق في عد المراجعة عل سعر السلعة وشبه الربح وطريقة السداد ... الخ لإتمام الصفقة.

ومن خلال المراجعة ستطيع البنك أن يقوم بأنشطة متعددة نذكر منها:

- تمويل الصادرات والواردات.
- توفير السلع النهائية والوسيطية والمواد الخام لتجار الجملة والتجزئة ولمستهلكيها عن طريق شرائها وإعادة بيعها بالمراجعة.

3.1.3. بيع السلم:

هو بيع يتم فيه دفع كامل ثمن السلعة على أن يتم تسليم السلعة في موعد محدد مستقبلا ومعنى السلم هو بيع أجل بعاجل: فالأجل هو السلعة المباعة الت تعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، وعاجل هو الثمن اذي يدفعه المشتري كاملا بمجلس العقد وعليه فليع السلم أربعة عناصر هي:

- المسلم أرب السلم: وهو الممول أو المشتري أو البنك الإسلامي المسلم إليه بالمستفيدين من التمويل أو البالغ.

3.1.4. المسلم فيه: الإنتاج المستقبل أو المستفيد.

- رأس مال السلم: مقدار التمويل أو الثمن.

ويعتبر تطبيق عقد السلم بتوسع محفزاً لنتائج ملموسة على الاقتصاد القومي وعلى المتعاملين به مما يؤدي إلى تشجيع تكوين الوحدات الإنتاجية وتنشيط السوق خاصة سوق السلع، وبالرغم من كل هذا فلا زالت هذه الصيغة لم تأخذ حقها في الممارسات الاستثمارية في البنوك الإسلامية إلا على نطاق محتشم وضيق.

3.1.5. المزارعة، المساقاة، المغارسة:

3.1.5.1. المزارعة: وهي عقد استثمار أرض زراعية بين صاحب الأرض وآخر يعمل في استثمارها على أن يكون المحصول مشتركاً بينهما بالحصص التي يتفقان عليها وقد اختلف الفقهاء في المزارعة فمنهم من أجازها كالإمام مالك وأحمد بن حنبل واستدلوا على رأيهم هذا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عامل أهل خيبر شطراً ما يخرج من ثمر أو زرع، لذا سميت بالمخابرة، ومن الفقهاء من أقر بعدم جوازها ومنهم الشافعي وأبو حنيفة واستدلوا على ذلك بحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال "نهانا رسول الله (ص) عن المخابرة (المزارعة) قال قلت وما المخابرة يا رسول الله قال: "أن تأخذ أرضاً بثلث أو نصف أو ربع.

3.1.5.2. المساقاة:

هو عقد يخص من البداية القيام على الشجر وإصلاحه حيث ينص على الاعتناء بالشجر وتلقيحه والحفاظ عليه بتنظيفه ورية وحراسته إلخ مع اقتسام ثمرة بين العامل وصاحب الشجر بحصص متفق عليها منذ البداية. ويبقى أنه من الفقهاء من رأى بعدم مشروعيته مثل أبي حنيفة أما باقي جمهور الفقهاء فيرون جوازها ومنهم على وأبو بكر وعمر وعبد الله بن مسعود وسعيد ابن المسيب ومالك والشافعي وابن حنبل فيقرون ومشروعية المساقاة.

وقد استدل المجيزون على واقعة دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم نخل خيبر وأرضها إلى يهود خيبر يقومون عليها بأموالهم على أن يأخذ رسول الله (ص) شطراً منها هو الثمن.

3.1.5.3. الممارسة:

كما يتوضح من التسمية فالممارسة متأنية من فعل غرس أي أن العقد هنا يتم على أساس عملية الغرس سواء تعلق الأمر بشجر أو غيره. وبالتالي فالممارسة وهي دفع أرض صالحة للزراعة لشخص كي يغرستها بشجر على أن يتم اقتسام الشجر أو الأرض بين الطرفين حسب الاتفاق.

ويرى الجمهور عدم جواز هذا العقد لكثرة الجهالة الناتجة عن انتظار الشجر والاشتراك في الأرض. إن دخول البنوك الإسلامية في مثل هذه العقود من مسافة ومزارعة ومغارة يساهم في إعادة إنعاش وإحياء الأراضي الزراعية وزيادة الناتج والدخل القوميين مع الحد من هجرة المزارعين والفلاحين من الريف إلى المدينة — بل بالعكس تشجيع الهجرة العكسية. (الصربي، 2010، صفحة 120)

كما نجد أن البنوك الإسلامية بدخولها في مجالات هذه العقود فهي تنوع من محافظة ضماناتها لأنواع تمويل أخرى في حال ما اضطرابات للاستلاء على هذه الضمانات (الأراضي) عن إخلال الطرف الآخر للعقد أو غيره. وبهذا لن تضطر لبيعها بأثمان يخفضه ولن يكون الاحتفاظ بها عبئا على البنك حيث يمكنه استثمار هذه الأراضي والحصول على عوائد مجزية.

3.2. الاستثمار طويل الأجل:

3.2.1. شركات المساهمة: وهي شركات ينقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ويكون الشريك فيها مسؤولا عن ديون الشركة بمقدار ما يشكله من أسهم كما أن لها خصائص.

- ينقسم رأس مالها إلى أسهم قابلة للتداول.
- مسؤولية الشركاء محددة بمقدار حصصهم في رأس المال.
- لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء

3.2.2. المشاركات: التمويل بالمشاركة هو استراتيجية رئيسية في البنوك الإسلامية وتقريبا هو ما يميزها عن البنوك الأخرى خاصة في توزيع الربح (الكراسة، 2013، صفحة 20).

- حيث تكون نسبة التوزيع محددة مسبقا.
 - وأن يكون الربح والخسارة معلوم للمشاركين بقدر مساهمتهم في رأس المال وليس مقدارا ثابتا.
- ويشارك البنك العملاء في العمليات التجارية والصناعية والزراعية وتدور العلاقة بين البنك والعميل في إطار المشاركة بين الطرفين في التمويل والإدارة والربح.

3.2.3. **صناديق الاستثمار:** وتعتبر صناديق الاستثمار من الأدوات المالية في سوق المال. وتعرف على أنها أوعية مالية تسعى إلى تجميع مدخرات الأشخاص واستثمارها في الأوراق المالية عن طريق جهة متخصصة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية وهذا بغية زيادة العائد والتخفيض من المخاطر الخاصة بالاستثمار. وتقوم الصناديق ببيع وشراء الأوراق المالية المضمونة اعتباراً لمشاريع قائمة بالفعل ثم تصدر هذه الصناديق صكوكاً مالية تعرف باسم وثائق الاستثمار (الكريم، 2014، صفحة 68) مقابل ما تلقىه من أموال نقدية من الغير وتمثل كل وثيقة حصة بالنسبة في صافي أصول الصندوق.

3.2.4. **المضاربة:** وهي من أهم الصيغ الاستثمارية في البنوك الإسلامية لأنها عبارة عن تواصل حقيقي بين يملكون المال ومن لديهم خبرة في الأعمال وبين من يملكون الخبرة ولا يملكون المال وتعرف أدق يمكننا القول إن المضاربة هي نوع من المشاركة بين من يملكون المال ومن يملكون العمل (الكريم، 2014، صفحة 70). وعلينا التفرقة بين المضاربة المعمول به في البنوك الإسلامية والتي هي نوع من المشاركة وبين المضاربة في البورصات والتي تقوم على الربح عن طريق فروق الأسعار وهي نوع من المخاطرة أو المقامرة. وما يميز المضاربة في البنوك الإسلامية أنها نوعين:

- مضاربة مطلقة وهي التي لا تتقيد بمكان ولا زمان ولا نوع تجارة أو استثمار.
- مضاربة مقيدة إما ببعض ما ذكرناه سابقاً أو ب كله.

3.2.5. **التمويل التأجيري:** ويعتبر التمويل التأجيري من الطرق المعمول بها في البنوك الإسلامية في كون الأصول الرأسمالية في شكل عقارات أو منقولات ينتج عنها أرباح نتيجة استخدامها وليس نتيجة ملكيتها بحيث قد يكون المالك القانوني لهذه الأصول ليس في الواقع هو المالك الاقتصادي فالمالك الاقتصادي هو من يحصل على منافع الاستخدام ومخاطر خسارة الأصل وتقادمه. (ناصر، 2002)

4. التمويل في البنوك الإسلامية:

4.1. **مصادر الأموال قصيرة الأجل في البنوك الإسلامية:** وتتمثل غالباً في الودائع المختلفة:

4.1.1. **ودائع تحت الطلب للحسابات الجارية:** وتتمثل غالباً في أموال العملاء المودعة لدى البنك وغالباً ما يكون العملاء هنا أفراداً أو هيئات على أن يتعهد البنك بردها عند طلبها وعلى هذا الأساس فالبنك لا يمكن أن يعتمد عليها في التوظيف طويل الأجل بل يوجهها للتوظيف قصير الأجل ويحذر تسديد بعد دراسة معدلات السحب اليومية وأيضاً نسبة السيولة لدى البنك المركزي والمؤسسات النقدية. (أحمد، 2020)

4.1.2. حسابات التوفير (ودائع الادخار): وهي أحد أنواع الودائع في البنوك الإسلامية وهي نوعان:

- حساب ادخار مع تفويض استثمار وهذا يكون مستحق الربح.
- حساب ادخار مع عدم تفويض بالاستثمار وهذا يكون غير قابل للاستثمار وغير مستحق الربح وحكمه الحساب الجاري.

4.1.3. ودائع الاستثمار: وهي ودائع أو أموال يودعها أصحابها بغية الحصول على عائد نتيجة قيام البنك باستثمار هذه الودائع على أساس القاعدة الشرعية "الغنم بالعزم" وهي قابلة للسحب عند الطلب. وقاعدة الغنم بالعزم يقصد بها أن التكاليف والخسارة تكون على عاتق من ينتفع بالمال أو على أساس المشتقة كالمخاطرة والخسائر. (العمارة، 1996)

4.1.4. ودائع المؤسسات المالية الإسلامية: وتبنى هذه الودائع على أساس التكافل والتعاون بين البنوك الإسلامية فتلجأ البنوك الإسلامية التي لديها فوائض في وضعها لدى البنوك الإسلامية المقصرة أو التي تعاني من عجز في السيولة النقدية تأخذ عنها عائداً.

4.2. مصادر الأموال طويلة الأجل في البنوك الإسلامية:

4.2.1. حقوق الملكية: وتمثل نسبة صغيرة في أغلب البنوك الإسلامية وتتكون حقوق المساهمين من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المرحلة عند تحققها.

- ويتكون رأس المال من الأموال المدفوعة من المساهمين أو المؤسسين عند تأسيس البنك مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة أو زيادة رأس المال عند اللجوء لتوفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة.
- أما الاحتياطيات وهي أرباحاً محتجزة من فترات سابقة وتقتطع من نصيب المساهمين ولا تتكون الأمان أرباح أو فوائض أموال من أجل تقوية ودعم المركز المالي للبنك.

4.2.2. صكوك الاستثمار: تعتبر البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات وهي تطبيقاً لصيغة عقد المضاربة ويتمثل المال في أصحاب الصكوك والعمل من طرف آخر هو البنك.

ونجد أن صكوك الاستثمار لها أشكال متعددة أهمها:

4.2.3. صكوك الاستثمار المحددة أو المخصصة لمشروع معين: ويحكمها عقد المضاربة المقيدة، أي يكون البنك باختيار المشروع الذي يرغب في تمويله فيصدر صكوكا خاصة بالاستثمار في هذا المشروع وي طرحها للاكتتاب العام، على أن يتم تحديد مدة الصك طبقا للمدة التقديرية للمشروع. ويوزع جزء من العائد تحت الحساب كل ثلاثة أو ستة أشهر على أن تتم التسوية النهائية عند انتهاء العمل بالمشروع ويستفيد البنك من جزء من الربح في مقابل الإدارة يتم تحديده مسبقا.

4.2.4. صكوك الاستثمار المخصصة لنشاط معين: ويحكمها كذلك عقد المضاربة المقيدة حيث يختار البنك إحدى النشاطات سواء أكانت تجارية أو صناعية أو زراعية أو عقارية ثم يقوم بإصدار صكوك الاستثمار لهذه الأنشطة وي طرحها للاكتساب العام.

4.2.4.1. صك الاستثمار العام: ويحكمه عقد مضاربة مطلقة وهو أحد أدوات الادخار الإسلامي. حيث يقوم البنك الإسلامي بإصدار هذه الصكوك المحددة المدة غير محددة نوع النشاط وت طرح للاكتتاب العام. وتتأثر هذه الصكوك على أساس المضاربة ولا تقل مدتها عن عام واحد ولا يجوز لصاحب الصك أن يقوم بسحب أي جزء من قيمة الصك خلال مدتها. ويعتبر صك الاستثمار العام من الأدوات المستعملة في عديد من البنوك الإسلامية في العالم الإسلامي كالكويت عن طريق بيت التمويل الكويتي أو البنوك الإسلامية في السودان.

5. دور البنوك الإسلامية في النمو والتنمية الاقتصادية

إن التمويل الإسلامي هو نظام تمويل مستقر يعزز النمو حيث يخلق فرص عمل طويلة الاجل مع استبعاده للفائدة والمضاربات السعريّة والاكتمالز و يمنع الغرر (عدم التيقن المبالغ فيه) وبهذه المعاملات تساهم المصارف الإسلامية بأدوار مهمة كلها تصب في التأثير المباشر وغير المباشر على النمو الاقتصادي ومنها تسهيل التمويل وتحفيز الادخار وتعزيز الاستقرار المالي وتمويل المشاريع المقبولة أخلاقيا. (فندوز، 2021) فهي تعمل بحكم طبيعتها على تعبئة الموارد التي تحقق عنصر التكوين الرأسمالي الذي هو أولى ضرورات التنمية.

إنّ النظريّات الاقتصاديّة تربط دائماً بين حجم التمويل البنكي وبين النمو الاقتصادي حيث أنّه مع التطوّر السّريع للوسائط الماليّة والتّحديث الدّائم لوسائل الدّفع والتي تأخذ دوراً هاماً في النّشاط الاقتصادي فإنّ العلاقة بين تنمية وسائل التمويل والنمو الاقتصادي قد بات مصدراً مهماً للعديد من الدّراسات النّظريّة والعلميّة والتي أظهرت أنّ الوساطة الماليّة يمكن لها أن تسرع من نسب تراكم رأس المال محقّقاً بذلك النّمو الاقتصادي بحسب (ماك كينو 1973) (وشاو 1973) و(يسلمان 1982)

أما (باتريك 1966) فيرى وجود علاقة سببية باتجاهين بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي في المراحل الأخيرة (Imane Senouci Bereksi, 2019)

5.1. واقع تجربة البنوك الإسلامية في الدول الإسلامية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي:

لقد أظهرت العديد من الدراسات من بينها الدراسة التي كانت في Gurdarzi Farahani 2013 (Yazdan and Dastan, Sayed Massood « Analysis of islamic bank's financing and economic growth : A panal coitegration approach » International journal of islamic and middle eastern fianance and management forth coming. والتي أخذت كنموذجاً ثمانية دول إسلامية وهي: (البحرين، الإمارات العربية المتحدة، السعودية، الكويت، قطر، اليمن، ماليزيا، إندونيسيا ومصر) في الفترة ما بين (2000 و 2010) والتي بينت وأثبتت أن التطور المالي الإسلامي أي التعاملات البنكية الإسلامية تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي وهذا على المدى الطويل (وهذا بقياس إجمالي المالية الإسلامية بالنسبة للنتاج الوطني الخام).

وعلى الرغم من كل هذا إلا أن حجم التمويل الإسلامي لم يبلغ إلا نسبة 1% فقط من حجم التمويل التقليدي إلى غاية عام 2010 كما أن حجم البنوك الإسلامية يبقى صغيراً وضئيلاً مقارنةً بنظيرتها من البنوك التقليدية وعليه ومع تعاضل حجم السوق البنكية وبقاء هذه البنوك على أحجامها الصغيرة سوف تتضاءل قيمتها وتأثيرها على النمو الاقتصادي وهذا ما نراه جلياً في الجدول التالي:

البنوك الإسلامية	الرتبة	أصل (مليون دولار)	بنوك رائدة في القطاع التعليمي	أصول (مليون دولار)
بنك فيصل الإسلامي-مصر	43	5,087	البنك الوطني - مصر	46,380
بنك البركة - مصر	81	2,135	بنك مصر	28,899
بنك البركة - الجزائر	116	1,015	القرض الشعبي الجزائري	6,856
بنك الوفاء - موريتانيا	118	0,992	بنك موريتانيا للتجارة الدولية	12,922
بنك البركة - تونس	163	0,418	البنك الدولي العربي لتونس	4,719

جدول 2: حجم أهم البنوك الإسلامية في إفريقيا الشمالية مقارنةً بالبنوك التقليدية

المصدر: Rym Ayachi Amar, Mehrez Ben Slama, Dhafer Saidane, «La pratique actuelle des banques islamiques favorise-t-elle la croissance ?» Etude en économie islamique, Vol 06 N°142 Novembre 2012 et Mai 2013, p 64.

ومنه وحتى تكون هذه البنوك فعالة على القطاع المالي وعلى النمو الاقتصادي عليها أن تنمو وهذا بالاندماج فيما بينها أو التكامل أو التعاون حتى تضمن تعاملها في القطاع المالي الإسلامي داخل الدول الإسلامية نفسها وبين الدول الإسلامية وهذا لا يكون إلا بقوانين ملائمة لتواجد البنوك الإسلامية مع تدخل البنوك المركزية حتى تأخذ قرارات وتعطي ديناميكية للسياسة النقدية تكون في صالح تعظيم حجم هذه الصناعة البنكية التي هي في أوج مرحلة النمو. (Rym Ayachi Amar, p. 78)

وقد حققت الصيرفة الإسلامية ففزة نوعية حسب ما تم جمعه من معلومات خلال عام 2022 حيث بلغ حجم أصول المصارف الإسلامية 4 ترليون دولار وحجم أصول بلغ 2.8 ترليون دولار لفائدة عملاء بلغ 100 مليون عميل بتمثيل للبنوك الإسلامية في 80 دولة عبر العالم بما فيها الدول الإسلامية والعربية والأجنبية بـ 600 مصرف عبر العالم.

كما مرت المصارف الإسلامية بـ 10 محطات تاريخية يمكن ذكرها في نقاط:

- 1962 تأسيس أوبيك تتعامل وفق الشريعة في مصرف (بنك الادخار بيت عمر)
- 1975 مصرف دبي الإسلامي أول مصرف إسلامي
- 1979 شركة التأمين الإسلامية المحدودة أول تأمين إسلامي من السودان.
- 1986 أمانة أول صندوق استثمار إسلامي في انديانا، أمريكا
- 1990 السودان قطاع مصرفي بالكامل
- 1996 أول نافذة مصرفية إسلامية - بنك سيتي في البحرين
- 1999 أول الصكوك الإسلامية في ماليزيا من قبل SELL MAS
- 2001 أول بطاقة ائتمان إسلاميا AM BANK ماليزيا
- 2004 بنك إسلامي بريطاني الأول خارج الدول الإسلامية
- 2005 الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف في البحرين (أبوشقرا، الساعة 01:00 د 2023)

5.2. واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

لقد كانت الجزائر من أوائل الدول الإسلامية التي بادرت لإنشاء بنك إسلامي متكامل وقد كان ذلك في عام 1929 من طرف العلامة الشيخ "إبراهيم ابواليقظان" والذي قدم لإدارة الاحتلال في ذلك العام 1929 مشروعا متكاملا لإنشاء مصرف إسلامي جزائري والذي قبل بالرفض حيث كانت فرنسا ترى في ذلك خطرا على مصالحها الحيوية ومصالح المعمرين. (بلعباس، 2013)

وقد سعت الجزائر ومنذ الاستقلال الى تطوير نظامها المصرفي الى ان كان عام 1990 اين أصدرت قانون النقد والقرض (90-10) والذي نتج عنه فتح المجال لإنشاء مصارف خاصة وطنية واجنبية، ثم عدل هذا القانون في 2013 المادة 45 منه والذي سمح بالتمويل بطرق غير تقليدية او ما يسمى بالقروض التساهمية او التشاركية وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية ثم جاء النظام (18-02) المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 والذي تضمن قواعد ممارسة وضبط العمليات المصرفية التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. ثم جاء النظام رقم (20-02) المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والذي يتوقع ان ينجح في استقطاب نصف أموال السوق الموازية في مدة لا تتجاوز 05 سنوات والذي سمح لفتح الطريق امام منتجات التمويل الإسلامي بأنواعها وهذا من خلال النوك التقليدية بشبايك إسلامية تدخل ضمن هيكل البنك او المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية على ان تكون مستقلة عن الهياكل الأخرى للبنك او المؤسسة المالية او عن طريق فتح بنوك إسلامية جديدة. (عقبة، 2022)

5.3. المصارف العاملة في الجزائر ودورها في النمو الاقتصادي

يحوي النظام المصرفي الجزائري على بنكين اسلاميين هما بنك البركة والسلام ونوافذ إسلامية في العديد من البنوك التقليدية ومؤسسات مالية اجنبية

5.3.1. بنك البركة الجزائري:

تأسس في 20 ماي 1991 برأسمال 500.000,00 ... وقد تم رفع رأسماله مرتين مرة في 2006 ليصبح 2,5 مليار دج ومرة 2009 ليصل ل 10 مليار دج وزيادة ثالثة في 2017 ليصبح راس المال 15 مليار دج. (بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومجموعة البركة المصرفية لدولة البحرين). وقد احتل في عام 2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات راس المال الخاص في الجزائر، وفي عام 2012 اخذ البنك الريادة في مجال تمويل الاستهلاك على مستوى القطر الجزائري وفي عام 2018 صنف كأحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي حسب مجلة (Global Finance) كما صنف في 2019 من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية ويعمل بنك البركة الجزائري بمنح تمويلات مختلفة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية حسب موارده سواء الداخلية (راس مال اجتماعي، مخصصات احتياطات... الخ)، او خارجية من الودائع المتحصل عليها من المودعين وفيما يلي تطور التمويلات والودائع وحقوق الملكية لبنك البركة الجزائر من 2015 الى 2019

2019	2018	2017	2016	2015	
154600	156460	139677	110711	96453	التمويلات
213500	223995	207945	170137	154562	الودائع
30704	27429	2456	24312	2456	حقوق الملكية
13290	11849	8668	8539	7818	الايراد الصافي
6333	5166	3584	3984	4108	الناتج الصافي

المصدر: التقارير المالية لبنك البركة الجزائر

وهذا يوضح حجم الأنشطة التي يقوم بها بنك البركة الجزائر فهو يمول بالمراجعة مجموعة من العمليات أهمها تمويل السيارات السياحية والنفعية وتمويل اقتناء التجهيزات كما يستخدم الاستصناع والمشاركة والسلم في تمويل بعض الاستثمارات والاجارة لتمويل الإسكان (مباركة نعامه. الرقابة المصرفية للبنك المركزي على البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري) مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06 العدد 02-2022 ص 360).

5.3.2. بنك السلام - الجزائر:

هو ثاني بنك إسلامي يدخل السوق النقدية الجزائرية وقد أنشئ في 2006/06/08 واعتمد من طرف بنك الجزائر في سبتمبر 2008 براس مال اجتماعي 7.2 مليار دج، ثم رفع راس ماله عام 2009 الى 10 مليار دج، تم رفعه مرة أخرى عام 2019 ليصل الى 15 مليار دج.

وفيما يلي اهم مؤشرات النشاط لمصرف السلام-الجزائر من 2015 الى 2020

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
99252	93510	75340	45454	29377	21268	التمويلات
129320	102405	85432	64642	34512	23685	الودائع
18900	19012	17305	16562	15381	14301	حقوق الملكية
7705	9331	7016	3990	2769	2214	المداخيل الصافية
3096	4007	2418	1181	1080	301	النتيجة الصافية

المصدر: التقارير السنوية لبنك السلام-الجزائر

ان حجم التمويلات المتعاضد يوضح حجم السوق الذي يحوز عليه مصرف او بنك السلام - الجزائر، فهو يقوم بتمويل مختلف العمليات الإنتاجية للمؤسسات والاستهلاكية للأفراد مع ارتفاع الطلب على الخدمات والمنتجات التي يعرضها المصرف والتي تتماشى مع الشريعة الإسلامية. (موسى، 2017)

5.3.3. بنك الخليج - الجزائر (AGB):

تأسس عام 2004 براس مال قدره 1600 مليون دج بمساهمة ثلاث بنوك رائدة (بنك برقان، بنك الكويت الأردني، بنك تونس الدولي) العائدة لمجموعة شركة مشاريع الكويت (KIPCO) أكبر الشركات القابضة على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا وهو يقدم حلولاً للتمويل التقليدي والإسلامي (زكورة، 2020)

5.3.4. بنك تراست - الجزائر (Trust Bank Algeria):

تأسس في افريل 2003 براس مال اولي 750 مليون دج ليرتفع في عام 2012 الى 13 مليار دج أطلق نوافذ إسلامية تقدم صيغا وفق الشريعة الإسلامية كالمراجحة والتوفير التشاركي، وفي ماي 2018 أطلق صيغة الاجارة (لسلوس، 2020)

5.3.5. بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر (Housing Bank Algeria):

هو شركة مساهمة بين الإسكان للتجارة والتمويل الأردني 85% وبين الشركة الليبية العربية للاستثمار الأجنبي القابضة الجزائر 15% بدأ نشاطه في 13 أكتوبر 2003 برأسمال 10 مليار دج، انشا نافذة إسلامية له في مارس 2015 بوحدة مستقلة على مستوى المديرية العامة له وتقدم منتجات تمويلية كالمراجحة وبيع السلم والاستصناع.

5.3.6. المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر (Bank ABC):

تأسس Bank ABC (المؤسسة العربية المصرفية) في البحرين عام 1980 ولاهتمامه بالسوق الجزائرية انشا مكتبا تمثيلا في عام 1995 بالجزائر ولزيادة وتنامي هذا المجمع بالسوق الجزائرية فقط تم تحويل المكتب التمثيلي الى بنك كامل في ديسمبر 1998 وقد فتح له اول نافذة إسلامية تحت اسم "البراق" في 2021/12/15 ويقدم هذا البنك 14 منتجا كلها وفق احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (البرود، 2017)

والى جانب كل هذه النوافذ والمصارف الإسلامية العاملة في الجزائر. عمدت بعض المصارف التقليدية في الجزائر الى فتح نوافذ إسلامية نذكر منها البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، البنك الجزائري الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، ويعتبر البنك الوطني الجزائري اول بنك تقليدي يحصل على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية من طرف بنك الجزائر وكذلك شهادة المطابقة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وبدا نشاطه رسميا بتاريخ 04 اوت 2020 (زيدان، 2012)

ويقوم بطرح صيغ تمويلية إسلامية كالمراجحة للسيارات والتجهيزات والعقارات والاجارة المنتهية بالتملك، حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد، حساب التوفير الإسلامي.

و قد لجأت الجزائر إلى الصيرفة الإسلامية مع الرهانات و التحولات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري جراء اعتماده على الربح النفطي بصفة شبه كاملة تفوق 90 % كمورد للدولة من العملة الأجنبية و ما تتكبدته من حين لآخر من صدمات جراء تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية مما اثر سلبا على مستوى التجارة الخارجية و أحيانا توقف تام للمشاريع الاستثمارية في الجزائر بالإضافة إلى الزيادات المستمرة سنويا لمعدلات التضخم مما اثر سلبا على مختلف خدماتها و منتجاتها الإسلامية التي تعزز النمو الاقتصادي و توفر التمويل الضروري للمؤسسات الاقتصادية و كذا استقطاب المدخرات المكتنزة و مشاركتها في ترقية الادخار المحلي و توفير التمويل اللازم للمؤسسات و هذا ما لاحظناه من خلال جدول التمويلات و الإيداعات المتعاطم لبنك البركة الجزائر و بنك السلام الجزائر.

كما أن التمويل الإسلامي بكل صيغة يعد من الأساليب الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تحقق هذه الصيغ معيار العدل في المعاملات فلا يستفيد طرف على حساب الآخر كما هو معمول به في التمويل التقليدي القائم على الفائدة أو الربا. حيث تقوم هذه الصيغ الإسلامية على التمويل الحقيقي القائم على أسلوب المشاركة في المغنم والمغرم وهي صيغ تمويلية متنوعة تتمتع بدرجة عالية من المرونة. و تراهن الجزائر مستقبلا على النهوض بالاقتصاد الوطني و الوصول الى معدلات نمو متزايدة من خلال تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الناشئة START UP التي لا يخفى على احد أنها أصبحت عماد الاقتصاديات المتطورة و الناشئة و التي تتطلب تمويلا بنكيا غير تقليدي لرفض غالبية المجتمع الجزائري للتمويل التقليدي القائم على الفائدة أو الربا و هنا توسيع نطاق المصارف الإسلامية و التمويل الإسلامي سيكون ذلك دفعا قويا لتكوين اكبر قدر من هذه المؤسسات و تمويلها و معها

دفعاً قوياً لتحريك عجلة الاقتصاد و النشاط الاقتصادي و النزاع الرأسمالي و معه الناتج القومي و مختلف المتغيرات الاقتصادية الكبرى كالاستثمار و الاستهلاك الخ لنصل إلى معدلات نمو مرموقة و معها تنمية اقتصادية . كما سيكون للمصارف الإسلامية دورها في توفير التمويل اللازم للقطاع الفلاحي الذي أنفقت عليه الدولة مليارات (میلود، 2018) ولم يحقق إلى غاية الآن الأهداف الكلية المنوطة به، خاصة منها حفظ فاتورة الاستيراد من الخارج خاصة ما يخص الحبوب والتي بلغت فاتورتها أكثر من 3 مليار دولار (الحسن، 2002) سنوياً وبهذا فإنه يعول على هذه الصيرفة توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الفلاحي وهي كلها أساسية في التنمية.

6. خاتمة:

نستنتج مما سبق أن البنوك الإسلامية تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، باعتبارها تولى أهمية قصوى للإنسان الذي هو اهم عناصر التنمية وعليه فان هذه التعاملات تشجع كافة طوائف المجتمع لاستغلال مدخراتهم بكل طمأنينة تماشيا مع معتقداتهم الدينية وصولا الى الرسالة الاقتصادية المتمثلة في عمران الأرض وتنمية النشاط الاقتصادي.

وقد خبرت الدول الإسلامية تجربة البنوك الإسلامية الرائدة والمبكرة التي اثبتت ما لهذه المصارف من أيداء بيضاء على اقتصاديات هذه الدول نتيجة للدفعة القوية التي ساهمت بها على تمويلات المشاريع والاستثمارات الواعدة التي كان لها الأثر الفعال على التنمية المجتمعية والاقتصادية وعلى راسها تجربة ماليزيا والسودان والبحرين و المملكة العربية السعودية... الخ و التي أثرت على التعاملات المصرفية العالمية التي لاحظت جودة التعاملات و نجاعتها خاصة في الازمة العالمية 2008 التي ساهمت في توسعة الصيرفة الإسلامية الى أوروبا و أمريكا.

وفي نفس السياق كان للجزائر تجربة رائدة من خلال أكثر البنوك الإسلامية شهرة ونجاحا ليس في العالم الإسلامي بل توسع ليشمل كثيرا من الدول غير الإسلامية الا وهي تجربة بنك البركة والذي تأسس سنة 1982 تحت تسمية، "شركة البركة للاستثمار والتنمية السعودية " والذي تقدم وفتح فرعا له بالجزائر عام 1991 ثم تلاه بنك السلام الجزائر وأخيرا فتح الشبايبك الإسلامية في مختلف البنوك التقليدية. وبالرغم من ضآلة المبادرة بالنسبة للجهاز المصرفي الجزائري إلا أنها نتيجة تعاملاتها الشرعية الحالية من المعاملات الربوية لاقت إقبالا منقطع النظير من طرف المتعاملين في الجزائر من خلال إيداع مدخراتهم بشكل لم يكن يتوقعه حتى المسؤولون على هذا البنوك والشبايبك وهذا طبعاً يعود إلى طبيعة التركيبة الاجتماعية والوازع الديني تم الصحة الإسلامية المعاصرة. ويبقى ان السوق المصرفية الجزائرية لازالت بحاجة ماسة للتوسع في مجال الصيرفة الإسلامية بفتح بنوك عمومية إسلامية بالكامل تماشيا مع توجهات الدولة التنموية والتي تعول كثيرا على الصيرفة الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية وتنويع النشاط الاقتصادي وكذا تلبية لتطلعات وتوجهات المجتمع.

7. قائمة المراجع:

- (لعلا رمضاني- ام الخير البرود. (2017). تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر . مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة المجلد 01 العدد 2.
- ابراهيم الكراسة. (2013). البنوك الإسلامية الاطار المفاهيمي و التحديات. ابو ظبي: صندوق النقد العربي.
- احمد النجار. (1974). مدخل الى النظرية الاقتصادية في المنهج الاسلامي. دمشق: دار الفكر.
- احمد سايع صالiche، محمد زيدان. (2012). تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج PATROL خلال الفترة 2015-2019. الشلف: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 17 العدد 25 جامعة الشلف الجزائر.
- اسماعيل شريف، دردوري لحسن. (2002). تفعيل التمويل الاستثماري في الجزائر في ظل تجارب بعض الدول العربية (السودان، ماليزيا نموذجاً) . الشلف: مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 06، العدد 01.
- العوينة بن زكورة. (2020). التحول الى الصيرفة الإسلامية. المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمت المجلد 07 العدد 02.
- بختي عمارية، كمال بن موسى. (2017). البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة دراسة مقارنة بين بنك السلام الجزائر وبنك دبي الإسلامي). مجلة جديد الاقتصاد، العدد 02.
- جمال العمارة. (1996). المصارف الإسلامية. الجزائر: دار النبأ.
- سامي كمال أحمد. (2020). واقع الصكوك المالية و تمويل التنمية في العالم الإسلامي. مصر.
- سحنون عقبة. (2022). تحديات ومخاطر العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر على ضوء النظام (20-02) واليات الحد منها. مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الفائدة الربوية من الازمات الى الحلول المالية الإسلامية، 11/10 أكتوبر 2022، . قسنطينة: المدرسة العليا للمالية والمحاسبة قسنطينة.
- سليمان ناصر. (2002). تطوير صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الإسلامية. غرداية: جمعية التراث.
- عبد الرزاق بلعباس. (2013). صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر العشرينات من القرن الماضي. دراسات اقتصادية إسلامية. المجلد 19 العدد 02-2013.
- عبد الكريم احمد قندوز. (2021). التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية على دول مجلس التعاون لدول الخليج دراسات معهد التدريب وبناء القدرات. صندوق النقد العربي.

- قادري محمد الطاهر و حميد البشير و حمكي عبد الكريم. (2014). المصارف الاسلامية بين الواقع و المأمول. مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع.
- محمد محمود العلحوني. (2008). البنوك الاسلامية احكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع.
- محمود حسين الوادي، حسن محمد سمحان. (2012). المصارف الاسلامية الاسس النظرية و التطبيقات العملية. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع.
- منير خطوي، مبارك لسلوس. (2020). النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات و متطلبات النجاح . مجلة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد 13 العدد 02 .
- ميموني بلقاسم، عبود ميلود. (2018). الصيرفة الاسلامية في الجزائر بين الواقع و المأمول. ادرار: مجلة أفاق للبحوث و الدراسات، العدد 02، المجلد 02.
- ناصر خليفة عبد المولى و محمد الصرني. (2010). البنوك الاسلامية المفهوم الاداري و المحاسبي. القاهرة: السحاب للنشر و التوزيع.
- و داد أبوشقرا. (27 افريل، الساعة 01: 00 د 2023). الصرفة الإسلامية أرقام و محطات، تصفح 27 ماي 2024. تم الاسترداد من <https://cnnbusinessarabic.com>
- Imane Senouci Bereksi, A. H. (2019). *Le rôle des banques islamiques dans la croissance économique des pays en développement*. Mostaganem: Revue stratégie et développement.
- Rym Ayachi Amar, M. B. (2013). *la pratique actuelle des banques favorise-t-elle la croissance?* Jeddah: Etudes en Economie Islamique, Vol. 6, Nos. 1&2 (57-82) .